OEB Univ. Publish. Co.

دور الجامعة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء مشاريع في القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

The role of the Algerian University in the dissemination of entrepreneurial thought and establishing projects in the agricultural sector to achieve food security

عبد الحميد قادم[1]، محفوظ عرابي[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz

[2] جامعة البويرة (الجزائر)، a.mahfoud@univ-bouira.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في إدراج المقاولاتية كهدف في التدريس الأكاديمي والتطبيقي من خلال توجيه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة وفق متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، في إطار التنويع الاقتصادي في ظل ما يتوفر في البلاد من موارد هائلة في القطاع الفلاحي.

وخلصت الدراسة إلى أن التعليم المقاولاتي بالتكامل مع دار المقاولاتية يخلقان قاعدة عريضة من المقاولين والمبدعين، لكن يجب أن يوجه هؤلاء إلى المشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد حسب الأولويات وأن الاهتمام بالمشاريع ذات الطابع الفلاحي سواء المنجزة منها أو التي هي عبارة عن مشروع بحث قليلة من حيث العدد كما أنها لا ترق إلى المستوى المطلوب في ولاية أم البواقي.

الكلمات مفتاحية: الجامعة، المقاولاتية، القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي.

تصنيف JEL : L26، I23.

Abstract:

This study aimed to highlight the university's role in including entrepreneurship as a goal in academic and applied teaching by directing students towards establishing their own projects in accordance with the requirements of economic development and achieving food security, within the framework of economic diversification in light of the country's enormous resources available in the agricultural sector.

The study concluded that entrepreneurship education in integration creates a broad base of entrepreneurs and innovators. But these must be directed to project, is small in number and does not reach the required level in the Algerian wilaya of Oum El Bouaghi.

Keywords: University, Entrepreneurship, agricultural sector, food security.

Jel Classification Codes: L26, I23.

1.مقدمة:

يعد موضوع الأمن الغذائي حجر الأساس لبناء دولة قوية ذات اقتصاد قادر على المنافسة والتكيف مع ما يحدث من تغيرات دولية وإقليمية، وبالحديث عن اقتصاد الجزائر الذي هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى مبني على موارد طبيعية متمثلة في ثروات تزخر بها الأرض وتمثل المحروقات النسبة الأكبر منها، صار لا بعد من ايجاد موارد أخرى تدعم الاقتصاد وتنوعه، ويعتبر القطاع الفلاحي هو ثاني مورد يتصف بنقاط قوة كبيرة في الجزائر وله دور أساسي في تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

ولقد سعت الكثير من الدول إلى تحسين قطاعها الفلاحي من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا مؤسسات ناشئة تنشط في المجال الفلاحي والزراعي من خلال تقديم المساعدة لأصحاب هاته المشاريع وتوفير الخدمات والإستشارات لهم، وهذا ما يكفل تحسين المردودية الفلاحية وزيادة القدرة الإنتاجية إذا ما وجهت هاته المشاريع لأصحاب الكفاءة وذوي القدرة على الابتكار، فالأفرد أصحاب المشاريع هم المسؤولون عن النجاح لمشروعاتهم، وبالحديث عن حالة الجزائر يبرز دور الجامعة الجزائرية في تكوين وتوجيه الكفاءات أصحاب المشاريع مستقبلا.

فالتعليم العالي من المقومات الرئيسية للدولة المعاصرة، باعتباره قاطرة التنمية، ومصدرا للاستثمار وتنمية الثروة البشرية والمجتمعية، نظير تهيئته وإعداده للموارد البشرية المؤهلة التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات في المجتمع، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع.

فمخرجات التعليم العالي تؤثر على معادلة النمو الاقتصادي لأي بلد إذا ما تم الاهتمام الجيد بها ورعايتها، من خلال إعداد برامج تعليمية لأصحاب هذه المشاريع في مجالات تمس في عمومها التنمية الاقتصادية كموضوع الأمن الغذائي والاهتمام والتركيز على القطاع الفلاحي في الجزائر، وهنا يأتي دور دار المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي الذي يعدل أنماط التفكير التقليدي للطلبة بالبحث عن وظائف، وينمي طموحاتهم بأن يصبحوا مستثمرين وخالقين لمناصب الشغل بدلا من طالبين له.

كما أن علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمقاولة عموما ليست مجرد علاقة دارسة، تعليم وتكوين/عمل، انما تكوين، بحث، وروح مقاولة، وابتكار، وكذلك خلق قيمة مضافة في

الاقتصاد من خلال الاهتمام بالقطاعات الأكثر قيمة وحسب الأولويات، ومن هنا تبرز معالم إشكالية هذه المداخلةمن خلال التساؤل التالي:

كيف تؤثر مؤسسات التعليم العالي من خلال الفكر المقاولاتي على التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية موضوعي الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وموضوع المقاولاتية بصفة عامة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي بالجزائر على وجه الخصوص. حيث أضحى التوجه المقاولاتي المفتاح الرئيسي لنجاح إدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في الحياة الاقتصادية وتحقيق التنويع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- معرفة مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في التمنية والتنويع الاقتصاديين؛
- توضيح الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الفكر المقاولاتي في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- التركيز على قطاع الفلاحة الذي يلعب دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي

منهج الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث والإحاطة بكل جوانبه، وتحقيقا لأهدافه، تم اتباع المنهج الوصفي، بهدف تكوين القاعدة النظرية اللازمة للدارسة، وذلك بعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالمقاولاتية، وبدور الجامعة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على القطاع الفلاحي الذي يلعب دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي.

محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين كما يلي:

- المحور الأول: دور الجامعة في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء المشاريع؛
- المحور الثاني: توجيه الأفكار المقاولاتية والمشاريع نحو القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

2. دور الجامعة في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء المشاريع:

تعد الجامعة العمود الفقري لتحقيق النهضة والتطور في مختلف مجالات الحياة، باعتبار أن مؤسساته تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتظهر درجة التطور الاجتماعي وتكشف عن الأهداف القومية للمجتمع وتحدد دور الأجيال في تحمل وتنفيذ مهام التنمية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي نتاجها، والخبراء والفنيون صناعها، ومن ثم فالجامعات تعتبر المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى البشرية المحركة لكل مقدراته، بل المبتكرة لكل مستحدثاته، وهذا يتوقف على مدى أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

1.2 أهداف الجامعة:

تختلف أهداف الجامعة وتتباين أدوارها من مجتمع لآخر تبعا لفلسفة وبنية المجتمعات، ومدى استيعابه للوظائف المنوطة بمؤسساته، ووفقا لاحتياجات المجتمعات يتم التركيز على هدف أو أكثر من بين الأهداف الموالية: (عبد الباسط ، 2008، الصفحات 311-312)

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا والتربية المستمرة.
- تطوير المعرفة والعمل على تقدمها عن طريق إجراء البحوث النظرية، العملية، التطبيقية والاستثمار في التعليم العالي.
- تنمية شخصيات الطلاب مع توجيه عناية خاصة لتنمية القدرات العقلية والأحكام الخلقية عن طريق التدريس والبحث والنقد.
- إعداد أفراد المجتمع وتعديل سلوكياته وتزويدهم بالكم الكثير والنافع من المعلومات والمعرفة اللازم لمواجهة التغيرات العصرية والمجتمعية.
- تلبية الحاجات الاجتماعية على مستوى كل ولاية بمفردها بوجه خاص.
- تطوير إمكانية التعليم العالي لطلبة المدارس الثانوية وخاصة التركيز على الجانب المهني.
- إعداد باحثي المستقبل اللازمين لاستمرار الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- الحفاظ على العناصر الأصيلة من الثقافة القومية.

2.2 وظائف الجامعة:

على الرغم من الاختلاف في تقسيم وظائف مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات العلمية في هذا المجال يتضح جليا بأن أغلب الباحثين

يجمعون على أن الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي في العصر الحالي تتمثل في إعداد القوى البشرية والبحث العلمي وخدمة المجتمع في ثلاثية متكاملة وفق استراتيجية واضحة، ترصد كل مكون من مكونات النظام التعليمي المتعددة الأبعاد وتطوره واتجاهاته المستقبلية الهادفة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والرؤى الملائمة لاستقبال مستجدات ومتطلبات سوق العمل.

1.2.2 إعداد القوى البشرية:

تعتبر وظيفة إعداد وتنمية الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا من أهم الوظائف التي ارتبطت بمؤسسات التعليم العالي منذ نشأتها في العصور الوسطى، حيث أسندت إليها مهمة الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والطب والقانون، ثم تطورت تلك التخصصات تبعا لتطور البيئة، ففي القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام لإعداد مهن أخرى كالتدريس والهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الأعمال والصحافة وعلوم المكتبات، ومع ظهور المنظمات الدولية أهتمت مؤسسات التعليم العالي بدراسة الاقتصاد الدولي والعلاقات السياسية.

وفي ظل التطور العلمي الكبير، اتجه التعليم العالي إلى الاهتمام بصقل المواهب وإعداد وتدريب الفنيين الضروريين للتطور التكنولوجي من خلال إحداث تخصصات تجابه الظروف الراهنة ومتطلباتها بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل في بعديها الحالي والمستقبلي، فبذلك ظهرت فكرة ربط التعليم العالي بالقوى العاملة الضرورية لخطط التنمية الشاملة المتكاملة، حيث أوضح (Groff) في الدراسة التي قام بها على جامعة بنسلفانيا بأن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، والمتمثلة في التخطيط الإستراتيجي للمستقبل بهدف تنمية الموارد البشرية استجابة للتطورات التكنولوجية والعالمية الجديدة، هذا وقد جاء في تقرير اليونيسكو الذي أعده المعهد الدولي للتخطيط التربوي التأكيد على دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية بها، والتخطيط للقوى البشرية في إطار التخطيط التعليمي (محمد مصطفى ، 2000، صفحة 25).

فمن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى مؤسسات التعليم العالي على أنها منظمة إنتاجية من حيث إنتاجها للقوى البشرية المدربة، وتتمثل النواحي الإنتاجية في التعليم العالي في المهارات التي يمكن تكوينها وفي المعرفة المفيدة التي يمكن اكتسابها، فالتعليم العالي يؤدي إلى تنمية المواهب والقدرات من خلال تزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف والمهارات بالشكل الذي يرفع كفاءة أدائهم وفاعليته، بما يحقق إنتاجية أكبر كما وأحسن نوعا، وبالشكل الذي يزيد من الإنتاج ويسهم في

تحقيق التنمية والتطوير في كافة النواحي ولا سيما الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر والدول النامية بصفة عامة.

فالتعليم العالي لم يعد خدمة تقدم للفرد فحسب، بل إنه يتضمن الاتجاهات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، حيث أصبح ينظر إلى قطاع التعليم العالي على أنه استثمار في الموارد البشرية والتي لا تقل أهمية عن رأس المال بل إنه يمثل أهمية حيوية، فالقدرات والمهارات التي يكتسبها الأفراد من التعليم العالي لا تعود عليهم فقط بل على المجتمع ككل من خلال شغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية...وغيرها من الوظائف الأخرى في مختلف مؤسسات المجتمع.

2.2.2 البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم العالي في مفهومه الحديث وأداة رئيسية لإنتاج المعرفة وتراكمها، حيث لا تقتصر وظيفة مؤسسات التعليم العالي على إعداد الإطارات ومنح الشهادات، وإنما تعتبر المؤسسات الأكثر قدرة على ترقية البحث وتطويره بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، وهذا ما يحتم عليها توفير المناخ العلمي وما يستلزمه من وسائل تكنولوجية وتسخيرها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تسعى باستمرار إلى اكتشاف المبدعين والموهوبين من الطلبة ورعايتهم رعاية خاصة وتدريبهم على إجراء البحوث العلمية لإكسابهم الخبرات وتمكينهم من امتلاك أدوات البحث العلمي لبناء القدرات العلمية المتميزة.

ونظرا لأهمية البحث العلمي المتزايدة في التنمية الشاملة، إذ بواسطته يتم وضع خطط التنمية على أسس سليمة ومتينة، ويتم تفادي الأخطاء وتوفير الأموال، ودفع الخسائر، وتقصير الزمن وتحسين النوعية، نجد أن دول العالم المختلفة تتسابق فيما بينها من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وذلك لما لهذا التقدم من علاقة وأثر واضحين على التقدم في شتى مجالات الحياة بهدف النهوض بالمجتمعات ودفع مسيرتها إلى الأمام، فالبحث العلمي هو الذي يعطي لمؤسسات التعليم العالي معناها الحقيقي ويميزها عن باقي المؤسسات التعليمية الأخرى.

وقد أدى الاهتمام بالبحث العلمي إلى اعتماد الكثير من بلدان العالم المتقدمة علميا وصناعيا تخصيصات مالية خاصة بالبحث العلمي منفصلة عن التخصيصات الخاصة بالتعليم العالي، بحيث تصرف تخصيصات البحث العلمي على الجامعات ومراكز البحوث بحسب كفاءة أداءها وتميز برامجها البحثية وجودتها، ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية الصناعية، مما دفع بالمؤسسات الإنتاجية إلى الجسور مع الجامعات وتوثيق الصلات مع اساتذتها وباحثيها بهدف

التعاون في إجراء البحوث والدراسات لحسابها من جهة، ومن جهة أخرى تقوم هذه المؤسسات بتمويل مشاريع البحث العلمي من صناديق تؤسس لهذا الغرض.

فعلى الرغم من أهمية البحوث العلمية التطبيقية؛ إذ أن الدراسات تشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حجم البحوث التي تنجز في بلد ما وبين النمو الاقتصادي المتحقق في ذلك البلد، إلا أن البحوث العلمية الأساسية تبقى المحرك الأساسي للبحوث التطبيقية، إذ لا يمكن أن تكون هناك بحوث تطبيقية حقيقية مالم تكن هناك بحوث أساسية أصيلة تستند وتنطلق منها البحوث التطبيقية. لذا ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تولي البحوث الأساسية أهمية لا تقل عن أهميتها بالبحوث التطبيقية، وعدم التمييز بينها وإنما الاكتفاء بمصطلح بحوث فقط لتعني تقديم المعرفة وإنمائها وإثرائها.

3.2.2 خدمة المجتمع:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي وليدة المجتمع وأداة رئيسية في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والمهنية والفكرية، وهي المسؤولة عن إحداث التغيير في المجتمع من خلال مساهمتها في عملية التنشئة الإجتماعية ونقل الثقافة بين الأجيال، والعمل على نشر الوعي لدى الطالب وتنميته، ونقل المعارف والتقنيات التي تطور في مؤسسات التعليم العالي بشكل فعال لأكبر شريحة من المستفيدين لتنمية المجتمع، وتقديم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد في المجتمع من خلال برامج تدريبية أو من خلال عقد المؤتمرات والندوات العلمية، بالإضافة إلى تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع من خلال وضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات.

كما أن مؤسسات التعليم العالي يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، ومن بين أهم الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لشركات ومؤسسات صناعية تتخذ منها مقرا لها تتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتحد من تطورها، ومن ثم العمل على تقديم الحلول لها، هذا المقر هو الذي يسمى محطة العلوم وقد انتشرت في كثير من الدول الصناعية حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة متخذة فيها محطات علمية. وفي حال تعذر انتقال الشركات لصناعية لمؤسسات التعليم العالي، فبإمكان هذه الأخيرة الانتقال إلى الشركات الصناعية من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى مؤسسات التعليم العالي، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج

علمية يدرسونها لطلابهم بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة، تفضي مع الزمن إلى عزلة مؤسسات التعليم العالي عن مجتمعاتها (طارق عبد الرؤوف، 2012، صفحة 10).

ومن هذا المنطلق، فمؤسسات التعليم العالي جزء لا يتجزأ من المجتمع، إذ أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة الجزء بالكل، حيث أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه، فلا معنى لوجودها في حالة انفصالها عن مجتمعها والعمل على نقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه. وللقيام بذلك، ينبغي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بنشر وإشاعة الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية، وتبصير الرأي العام حول ما يجري في مجال التعليم العالي من حيث الفكر والممارسة من خلال توفير مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفرص المشاركة الفعالة، كما يجب عليها القيام بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته، من خلال توافق البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات أفراد المجتمع ومؤسساته، وتوجيه الخطط البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومشروعات تخرج الطلبة نحو مشكلات المجتمع واحتياجات، بالإضافة إلى استحداث مراكز بحثية متخصصة تقدمة الحلول اللازمة للمشاكل التي يواجهها المجتمع بمؤسساته المختلفة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الوظائف الثلاث لمؤسسات التعليم العالي (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي وخدمة المجتمع) مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، فلا يمكن الفصل بينها، فكلما زاد التفاعل والتنسيق بينها ارتفعت كفاءة وفعالية مؤسسات التعليم العالي بما يحقق رضا ومتطلبات جميع المستفيدين من العملية التعليمية، فالتعليم العالي هو المسؤول عن تزويد لمجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلني وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي، وبذلك يلعب التعليم العالي دورا بارزا وأساسيا في تحديد مستقبل الشعوب، وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم المعرفي ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة.

3.2 تفعيل المقاولاتية في الجامعات الجزائرية:

تبنت الجزائر منهج المقاولاتية بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة2007 وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في انشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى سنة 2013 ، ثم عممت على كافة جامعات الوطن سنة 2014 .

1.3.2 تعريف المقاولاتية:

هناك عدة تعاريف أسندت إلى مصطلح المقاولاتية أو ما يعرف بريادة الأعمال، وفي هذا الصدد يعتبر "Churchill" بأن كثرة وتباين تعاريف المقاولاتية تعد من بين عوائق الكثير من الأبحاث والدراسات المثمرة، فيقول " ما نقول حقا بخصوص المقاولاتية".

وفيما نذكر جملة من التعاريف كما يلي:

المقاولاتية هي عملية الإدارة التي تهدف إلى تنفيذ مشروع معين بما فيه من خطط وتصاميم وإمدادات ومواد وتشغيل وصيانة، وذلك في الوقت المحدد وبالتكلفة المحددة وبالجودة المحددة، وتتضمن المقاولاتية أيضا إدارة المخاطر والتعامل مع التغيرات المفاجئة. (محمد،م.، 2019، صفحة 3).

المقاولاتية هي علم إدارة المشاريع الذي يهتم بإدارة العمليات الإنتاجية والخدمية، ويشمل القدرة على التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والتحكم في الأنشطة المختلفة المتعلقة بالمشروع، ويتميز بالتركيز على تحقيق الأهداف المحددة بأفضل صورة ممكنة من حيث الجودة والكفاءة والتكلفة والوقت (سعيد.ع، 2020، صفحة 6).

عرفها كل من "عبد الستار محمد العلي" و "فايز جمعة صالح النجار" على أنها عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة، وتخصيص الموارد اللازمة لهذا مشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافئة الناتجة. حيث أنها عملية ديناميكية (سيرورة) لتأمين تراكم الثروة، هذه الأخيرة يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحملين للمخاطر في رؤوس أموالهم المستثمرة والملتزمين بالتنفيذ بغية خلق قيمة مضافة (Value-Added) إلى المنتجات التي قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة (Unique). لكن الأهم في هذا الأمر هو أنه ينبغي على المقاول إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد و المهارات اللازمة (صالح النجار و محمد العلي، 2006، الصفحات 5-6).

و ذهب كل من "طاهر محسن منصور الغالبي" و "وائل محمد صبحي إدريس" إلى تعريف المقاولاتية على أنها:" مجموعة الخصائص المتعلقة ببدء الأعمال و التخطيط لها و تنظيمها و تحمل المخاطر و الإبداع في إدارتها" (منصور الغالبي و محمد العلي، 2009، صفحة 561).

هذا وقد حاول جملة من الباحثين تحديد مفهوم المقاولاتية، وذلك كما جاء في الكتاب المحرر من قبل "Burger-Helmchen"، حيث عرفها "Gartner" على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود"، وعرفها "Drucker" أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. و يقول "Fenkataraman" أن المقاولاتية: "تعنى بالكيفية، و على يد من، و بأي الفرص تمت التضحية لإيجاد و اكتشاف و إنشاء منتجات المستقبل".

ومن خلال كل ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة) من خلال تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية والوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة والعمل الحر والرغبة في تحقيق الذات، والإبداع والابتكار، والميل والاستعداد نحو المخاطرة، بهدف خلق قيمة مضافة من خلال المنتجات والخدمات المطروحة والحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة في رؤوس الأموال المستثمرة، وذلك كله في إطار بيئة مضطربة ومعقدة يسودها الغموض ويكتنفها حالات عدم التأكد.

2.3.2 دار المقاولاتية بالجامعات الجزائرية أداة لتنمية المقاولاتية:

دار المقاولاتية على أنها" :نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمال على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الابتكارية والتوسع من دائرة المشاريع الابتكاري ة والتي من شانها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (راهم، 2020، صفحة 43)

تمثل مهام دار المقاولاتية في تحسيس، تكوين وتحفيز الطلبة وخاصة الأطوار النهائية والباحثين وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تم أنشاؤها لأول مرة بجامعة غرونوبل Grenoble بفرنسا سنة

2003، أما في الجزائر فأنشئت لأول مرة كتجربة نموذجية بجامعة منتوري بولاية قسنطينة سنة 2007. (مدور، 2019، صفحة 54)

فهي عبارة همزة وصل بين الجامعة والواقع أي سوق العمل مهمتها تحسيس، تكوين، تحفيز ومرافقة الطلبة في تجسيد أفكارهم المقاولاتية على أرض الواقع، لدار المقاولاتية مهمتين أساسيتين وهما: (راهم، 2020، صفحة 43،44،45)

أولا: التحسيس والتوعية:

التحسيس للمقاولاتية يهدف إلى التأثير على الرغبة المقاولاتية للطلبة أو للباحثين عند تخرجهم من الجامعة أو بعد اكتساب خبرة مهنية، وتشمل وظيفة التحسيس والتوعية المهام التالية:

- الاستقبال والاعلام والتوجيه ؛
- التحسيس بالفكر المقاولاتي وإرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة ؛
- تدريب الطلاب على روح المبادرة؛
- تقديم فكرة المشروع؛
- تفيد بالإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسسة؛
- نشر روح المبادرة في الأوساط الأكاديمية ونقل التكنولوجيا، وكذا التغذية الراجعة للتعليم والتدريب من خلال لقاء رواد الأعمال والمؤسسات المالية وقيادي المجتمع وأساتذة الجامعات والصناعيين.

ثانيا: المرافقة:

والوظيفة الثانية لدار المقاولاتية تكمن في المرافقة من الفكرة إلى المشروع كما تعرف على أنها "مسار يعمل على نقل الشخص من حالة الى أخرى ". فهي تؤثر على اتخاذ القرارات، حيث تهدف الى جعل منشئ المؤسسة مستقل، وهي لا يجب أن تكون في أي من الحالات بديلا للمنشئ، بالإضافة الى ذلك فالمرافقة تستهدف شخصا يحمل فكرة لوضع خريطة لهذه الفكرة لتحويلها الى مشروع "انشاء فعلي". (قوجيل، 2017، صفحة 57)...، وتتضمن وظيفة المرافقة في المهام التالية:

- توجيه ومساعدة الطلبة على بلورة فكرة المشروع؛
- تضمن مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة؛
- ترافقهم أثناء دراسة المشروع ؛
- تأطير المشروع؛
- تجسيد المشروع حيث تمنحهم تكوينا حول تقنيات تسيير المؤسسة ؛
- في ظل غياب الآلية الفعالة التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، فإن إنشاء دور المقاولاتية تعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.
- المشاركة في دراسة السوق، التمويل، البحث عن الشركاء ومساعدة المبتكرين لتحويل أفكارهم إلى منتجات تطرح في الأسواق بتوفير محل العمل المناسب" مكاتب ومخابر "مع تجهيزاتها ووسائل الاتصال والسكريتارية وتقديم المشورة في الإدارة، التخطيط، التدريب والتسويق.

مما سبق يتضح لنا أنه حتى تؤدي دار المقاولاتية هاتين الوظيفتين الكبيرتين المنوطة بها وهما التحسيس والمرافقة لابد لها من رأسمال مالي(دور دار المقاولاتية مع دعم هيئات المرافقة) ورأسمال معرفي أو علمي(التحسيس والتكوين في المقاولاتية) و رأسمال علاقات(وظيفة دار المقاولاتية مع نادي الطلبة المقاولين).

كما تجدر الإشارة إلى أن إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعة جاء نتيجة لعدة اعتبارات أهمها ما يلي: (راهم، 2020، صفحة 46)

- إن ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تشكلان أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل؛
- أهمية المورد البشري المؤهل في نجاح استراتيجية التشغيل؛
- اعتبارا لسياسة الوزارة المكلفة بالتعليم العالي في مجال تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة المتزايدة للمؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- لضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي؛

- اعتبارا لضرورة تدعيم التشاور والشراكة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وتطويره.
- تنفيذا لاتفاقية الإطار للشراكة المبرمة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2021.

إن القيام بعمليات تحسيسية وتوعوية متنوعة ومكثفة من قبل دار المقاولاتية يودي إلى اكتساب الطلبة لمعرفة تمكنهم من تطوير مهاراتهم المقاولاتية وزرع الروح المقاولاتية لديهم كما أن المرافقة الجيدة لدار المقاولاتية تسمح للطلبة بالتمكن من الكفاءة في إنشاء مؤسساتهم ناهيك عن الدورا ت التكوينية المختلفة للطلبة التي تسمح لهم بإيجاد فكرة مشروع، إنشاء المؤسسة، إعداد مخطط أعمال أو تسيير مؤسسته حسب طبيعة التكوين، لأن تدعيم المستوى التعليمي والتدريبي للطالب يؤدي إلى تفعيل الروح المقاولاتية لديه.

3. توجيه الأفكار المقاولاتية والمشاريع نحو القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

إن توجيه المشاريع المقاولاتية نحو قطاع معين يتطلب ترغيب صاحب المشروع فيه وتقديم التحفيزات اللازمة، وهذا الدور مطلوب من الجامعة والدولة في نفس الوقت، فالجامعة تجذب أصحاب الأفكار نحو قطاعات معينة وتقوم الدولة بتقديم الامتيازات المناسبة لتشجيع النشاط في ذلك القطاع وتطوير الأفكار الخاصة به.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع جذاب للاستثمار فيه خاصة في ظل الامتيازات التي تقدمها الدولة من خلال دعم الأسعار والإعفاء الضريبي ...، فأصحاب المشاريع أول المقاولون ذوو الأفكار التي تخص القطاع الفلاحي تتوفر لديهم امتيازات أكثر من غيرهم، ويعرف المقاول بأنه شخص أو شركة تتولى مشروعا محددا بمقابل مالي محدد. ويتمثل دور المقاول في تحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع وتوفير جميع الموارد اللازمة، بما في ذلك المواد والعمالة والمعدات والأدوات والخدمات الأخرى، وضمان تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات المحددة وفي الوقت المحدد. ويشمل دور المقاول أيضا إدارة الموارد البشرية والمالية والتخطيط والتنظيم والتنسيق والمراقبة والتقييم والتسويق وغيرها من النواحي المتعلقة بتنفيذ المشروع. وتختلف أنواع المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل المقاولين بما في ذلك البناء والهندسة والتجارية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والصحية والتعليمية وغيرها (محمد.س، 2021، صفحة 24).

فاختلاف أنواع المشاريع تتطلب طرق مختلفة للتنفيذ، فتطبيق الأفكار في القطاع الفلاحي تختلف عن تطبيق الأفكار في قطاعات أخرى، وما تجدر الإشارة إلية أنه في حالة تنفيذ المشاريع يجب على المقاول أن يتحمل المسؤولية إزاء الأعمال التي يقوم بها أثناء تنفيذ مشروعه.

فإنجاز مشروع فلاحي يتطلب الالتزام بالفكر المقاولاتي من أجل النجاح، وذلك من خلال إنجاز المشروع في الوقت والميزانية والجودة المطلوبة، ويشمل هذا العمل القدرة على التخطيط والتنظيم والتحكم والتوجيه والتنسيق لتحقيق الأهداف المحددة. (كيري.ج، 2018، صفحة 5).

وعليه يمكن القول أن نجاح المشروع الفلاحي يتطلب

أن يتحمل المقاول مسؤولية تنفيذ مشروع محدد مقابل مبلغ مالي، ويشمل دوره توفير الموارد اللازمة وإدارة الموارد البشرية والمالية وتنظيم التنفيذ والمراقبة والتسويق.

العمل على تنسيق جهود العمال والآلات والمواد والمال، والاعتماد على إدارة الوقت والتكلفة والجودة.

إنجاز المشروع في الوقت والميزانية والجودة المطلوبة، وتشمل التخطيط والتنظيم والتحكم والتوجيه والتنسيق لتحقيق الأهداف المحددة.

وفي ما يلي عرض لبعض الإحصائيات على سبيل المثال حول المشاريع المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي، حيث يبين الجدول رقم (01) عدد المشاريع الحاصلة على تمويل حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع بولاية أم البواقي.

الجدول رقم (01): المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المجموع الكلي	النسبة
دون تأهيل	00	%00
التكوين المهني	337	%85.75
جامعي	56	%14.25
المجموع	**393**	**%100**

المصدر: (المقاولاتية، 2022)

يتبين من الجدول (1) أن أغلبية المشاريع الممولة من حيث العدد أصحابها مستواهم التعليمي تكوين مهني فقط حيث بلغت النسبة 85.75%، في حين النسبة المتبقاة (14.25%) تعبر عن عدد الجامعين أو أصحاب الشهادات المتحصلين على تمويل لمشاريعهم، وهذه النسبة ضعيفة تعبر عن احتمالين، الاحتمال الأول هو عدم توجه الجامعيين إلى إنشاء مشاريعهم

الخاصة وذلك نظرا لعدم حصولهم على تكوين وفكر مقاولاتي، أو أن هناك صعوبة في حصولهم على التمويل لمشاريعهم وهذا الاحتمال الثاني.

وفي إحصائية أخرى أشار المكلف بالمؤسسات المصغرة في الجزائر خلال افتتاح الطبعة الأولى لـ" منتدى المؤسسات المصغرة " التي نظمت تحت شعار"المؤسسات المصغرة محرك التنمية الإقتصادية المحلية " إلى أن قطاع الصناعة قد تصدر قائمة الأنشطة الممولة بنسبة 28.81% ثم تليها الخدمات بنسبة 16.70 %، و تم تمويل قطاع الفلاحة بنسبة % 15.12 ، بينما الأعمال الحرة بنسبة 13.54% ، و قطاع البناء و الأشغال العمومية تم تمويله بنسبة 11.35 (المستثمر، 2023)

وبخصوص القرض المصغر في الفترة الممتدة بين 01 جانفي إلى غاية 30 جوان 2022 ، فقد بلغ عدد المشاريع الممولة بمختلف الصيغ للقرض المصغر 6016 مشروع، بينما عدد مناصب الشغل المستحدثة قدر بـ 8346 وقد تصدر قطاع الفلاحة قائمة النشاطات الممولة من قبل جهاز أونجام، يليه كل من قطاع الصناعة الصغيرة ، البناء و الأشغال العمومية ، الخدمات ، الصناعات التقليدية ، ثم كل من قطاع التجارة و الصيد . (المستثمر، 2023)

ويبين الجدول رقم (02) حالة المؤسسات المصغرة (من حيث عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة) في ولاية أم البواقي حسب قطاع النشاط في سنة 2022.

الجدول رقم (02): حالة المؤسسات المصغرة في مرحلة الاستغلال 2022

القطاع	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار(دج)
الصناعة	81	141	256 870 076,00
بناء وأشغال عمومية	36	61	80 275 607,00
الفلاحة	122	164	364 942 202,00
الصيد	00	00	0,00
الخدمات	59	85	133 110 857,00
الحرف	54	83	82 116 217,00
الموارد المائية	1	1	3 500 000,00
الصيانة	25	39	51 498 301,00
أعمال حرة	12	21	36 893 756,00

نقل البضائع	3	4	17 912 918,00
نقل المسافرين	00	00	0,00
نقل التبريد	00	00	0,00
المجموع	**393**	**599**	**1 027 119 934,00**

المصدر: (المقاولاتية، 2022)

من الجدول رقم (02) يتبين أن قطاع الفلاحة هو الأول في الترتيب من حيث عدد الملفات الممولة وكذلك المبلغ الإجمالي للإستثمار في ولاية أم البواقي كما أن هذه المشاريع الممولة تمكنت من استحداث 164 منصب شغل، لكن إذا علمنا أنه توجد مساحات شاسعة بولاية أم البواقي وهي صالحة للإستغلال في القطاع الفلاحي، إذ يوجد أكثر من 386 هكتارا من الأراضي الرعوية بهذه الولاية وهي غنية بالنباتات العلفية التي تعد موردا هاما لرعي الأغنام، وتقدر المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة في هذه الولاية ب319 ألف هكتار من بينها 180 ألف هكتار مستغلة حاليا، ويتراوح الإنتاج السنوي للحبوب بهذه الولاية التي يصل بها حجم تساقط الأمطار إلى 400 ملم في السنوات الماطرة ما بين 2,5 مليون إلى 4 ملايين قنطار على الرغم من أن حملة الحصاد والدرس الأخيرة تراجع فيها الإنتاج بشكل كبير بسبب ظاهرة الجفاف إذ لم يتعد 320 ألف قنطار من الحبوب، ويبقى الدعم الموجه للفلاحة وهي الطابع المميز لولاية أم البواقي الورقة الرابحة بهذه الولاية التي تمكنت من تعزيز ثروتها الحيوانية التي تضم 49 ألف رأس من البقر و 560 ألف من الأغنام و 97 ألف رأسا من الماعز، فولاية أم البواقي تتوفر على قدرات هائلة في إنتاجاها. (https://ar.wikipedia.org/، 2023). يتبين لنا أن هناك فرص كبيرة ضائعة بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الاستثمار الفلاحي بهذه الولاية (نفس المستثمرين/ الدعم الفلاحي/ مياه الأمطار...)، ولا بد من الاعتماد على التقنيات الحديثة، وتكوين وتوجيه الشباب نحو الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير لهم الشروط اللازمة والمشعة على الإبداع والابتكار في الاستثمار الفلاحي.

4. خاتمة:

إن دعم التنمية في الجزائر وتنويع مصادر الاقتصاد يتطلب الاهتمام بقطاع الفلاحة المسهم الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الاعتماد على الأفكار المبتكرة لأصحاب المشاريع أو المقاولون وتجسيدها على أرض الواقع في شكل مشاريع أو مؤسسات يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية والابتكار والتنوع في تنمية القطاع الفلاحي، فالاعتماد على مقاولون ذوو أفكار جيدة لهم القدرة على تحمل المسؤولية وتوفير بيئة ملائمة للمشاريع ودعمها في مراحلها

المختلفة، بدءا من الفكرة الأولية وحتى تحقيق نجاح المشروع الفلاحي. يعتبر أحد الوسائل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

ومن خلال الاطلاع على بعض الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الممولة من قبل بنوك الدولة بولاية أم البواقي، تبين أن الاهتمام بالمشاريع المتعلقة بالقطاع الفلاحي ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من المساحات الزراعية الواسعة للولاية وأنها ولاية فلاحية بامتياز.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تساهم الجامعة من خلال التعليم المقاولاتي في تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد على غرس روح المقاولاتية، مما ينعكس إيجابيا على مناخ الاستثمار وتحسين مؤشرات الاقتصاد العامة؛
- اكساب الطلبة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل: المبادرة، المخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والاستقلالية وخلق جيل جديد من المقاولين، يؤدي إلى تنويع المشاريع؛
- توجيه الأفكار نحو القطاعات الحساسة التي لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية من خلال دار المقاولاتية التي تقوم بتحسيس، تكوين، تحفيز ومرافقة الطلبة في تجسيد أفكارهم المقاولاتية على أرض الواقع؛
- تؤدي دار المقاولاتية وظيفتين كبيرتين هما التحسيس والمرافقة ولابد لها من رأسمال مالي(دور دار المقاولاتية مع دعم هيئات المرافقة) ورأسمال معرفي أو علمي(التحسيس والتكوين في المقاولاتية) ورأسمال علاقات(وظيفة دار المقاولاتية مع نادي الطلبة المقاولين)؛
- الأفكار المبتكرة في القطاع الفلاحي تؤدي إلى تنميته، غير أن تطبيق الأفكار في القطاع الفلاحي تختلف عن تطبيق الأفكار في قطاعات أخرى.

ومن خلال النتائج السابقة المتوصل إليها نفترح مايلي:

- توجيه الفكر المقاولاتي لخدمة الاقتصاد من جانب ولاستغلال القدرات الخاصة من جانب آخر؛

- الاهتمام بقطاع الفلاحة وضرورة التوسع في تقديم مناهج ومقررات المقاولاتية في الجامعات بما يتناسب مع هذا القطاع من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكثيف النشاطات و الدورات التكوينية و الملتقيات و الندوات حول موضوع المقاولاتية مع دعوة مقاولين ناجحين لتشجيع الطلبة على انشاء مؤسسات تنشط في مختلف المجالات وحسب الأولويات من أجل التنويع الاقتصادي.

5. قائمة المراجع:

https://ar.wikipedia.org/. (03 سبتمبر, 2023). تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org/wiki/: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%8A

الأسعد محمد مصطفى . (2000). التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المستثمر. (20 أوت, 2023). https://almostathmir.dz/. تم الاسترداد من https://almostathmir.dz/: https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7/#:~:text=%D8%A3%D9%85%D8%A7%20%D8%

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية. (2022). الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية . أم البواقي: ANADE.

سعيد،ع. (2020). المقاولاتية وإدارة المشاريع. مصر: دار الفرجاني للنشر والتوزيع.

صالح مدور. (2019). دور المرافقة في تفعيل روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي. مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

طاهر محسن منصور الغالبي، و عبد الستار محمد العلي. (2009). الإدارة الإستراتيجية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عامر طارق عبد الرؤوف. (2012). الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2006). الريادة وإدارة الأعمال المصغرة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

كيري.ج. (2018). إدارة المشاريع والمقاولاتية: المفاهيم والتطبيقات العملية. مصر: دار الحكمة للنشر والتوزيع.

ليندة راهم. (2020). دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة: دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

محمد دياب عبد الباسط . (2008). تطور الإدارة الجامعية دراسة حالة كليات التربية في عدة دول . الأردن: العلنم والإيمان للنشر والتوزيع.

محمد قوجيل. (2017). اشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر. المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، 4(7)، 57.

محمد.س. (2021). دليل المقاول الشامل. قاهرة، مصر: دار المعرفة.

محمد،م. (2019). إدارة المشاريع والمقاولاتية. الأردن: دار الفكر العربي.